الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

خطاب معالي وزيرة البيئة والطاقات المتجددة السيدة فاطمة الزهراء زرواطي في القمة الرابع والعشرين لإتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ

كاتوفيتشي، جمهورية بولندا، 12 ديسمبر 2018

السيد الرئيس ،

أتشرف باسم الوفد الجزائري بأن أهنئكم وحكومة بلدكم على تؤسكم للمؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ، كما أعرب لكم عن دعم بلادي لإنجاح هذا المؤتمر، بما يخدم ويتوافق مع متطلعات الجميع.

أود أيضا أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على حسن الضيافة وإحكام التنظيم اللذان سيسهمان، ما من شك، في إنجاح أعمالنا.

كما أصل شكري إلى السيدة السكرتيرة التنفيذية للاتفاقية الإطارية والأمانة على جهدهما الطيب والفعال المبذول في هذا الخضم.

السيد الرئيس،

لقد تميزت سنة 2018 بكثرة الظواهر المناخية القصوى في جميع أنحاء المعمورة، بما فيها بلادي، بحيث عرفت مؤخرا فيضانات ذات شدة منقطعة النظير، أدت إلى خسائر بشرية ومادية معتبرة.

مثل هذه الأحداث ليس إلا دليلا آخرا على استفحال تغير المناخ وآثاره في جل المناطق الجغرافية في العالم، بدون أي استثناء. فبمقابل الفيضانات والأعاصير التي تضرب بشدة في آسيا وأمريكا وشمال إفريقيا من جهة، والجفاف الذي أجهدمنطقة الساحل من جهة أخرى، عرفت

القارة الأوروبية مؤخرا موجة جفاف لم تشهدها منذ قرنين.

لا بد لهذه المؤشرات بأن تدفع بنا إلى مواصلة التفكير بعمق والسعي قدما إلى الحد بحزم من تغير المناخ ومخلفاته السلبية إذ لا خيار لنا سوى ذلك.

لقد قطعنا أشواطا كبيرة في هذا الصدد، وذلك من خلال وضع الأطر القانونية المختلفة على المستوى الدولي للحد من مشكلة تغير المناخ، والمتمثلة في الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس وكذا القرارات الرامية إلى تطبيقها.

ويجدر بنا اعتبار اتفاق باريس كإحدى اللبنات التي يستند عليها الإطار القانوني قيد البناء والذي سيحكم جهود الدول للحد من تغير المناخ ومخلفاته السلبية ابتداء من 2020. فهو إذن اتفاق يعكس مدى شعور الدول بالمسؤولية والتزامها تجاه الأجيال القادمة سعيا للحفاظ على مستقبلها.

وبالرغم من هذا، يقوم هذا الاتفاق على الموازنة بين المصالح المختلفة للدول، بحيث لا يمكن لنا في أي حال من الأحوال إعادة النظر في بنوده أو تأويلها بطريقة قد تؤدي إلى الإخلال بهذا التوازن وجعل البعض يتنصل بصفة أو بأخرى من الالتزامات الملقاة على عاتقه.

وعليه فلا بد للمسار التفاوضي الرامي إلى إعداد قرارات تسمح بتنفيذ الاتفاق السالف الذكر، أن يقوم على ضرورة الحفاظ على هذا التوازن والإبقاء على المجال السياسي الذي يسمح بمواصلة جهود التنمية والتنمية المستدامة والتصدي للفقر والجوع، كونهما التحديات الأساسيةوالملحة التي تواجه الدول النامية.

ونعني بهذا إدراج خصوصيات هذه الدول، كونها المتضرر الأول من تراكم الغازات الدفيئة في المجال الجوي، إذ لا يمكننا بأي وجه من الوجوه تجاهل الاتفاقية الإطارية والمبادئ التي تقوم عليها كمبدئي الإنصاف والتضامن ومبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول الأطراف وكذا الأخذ بعين الاعتبار القدرات والظروف الوطنية المختلفة لهذه الدول.

السيد الرئيس،

حري بنا أن نذكّر ببعض المبادئ التي يجب الاستناد عليها في صياغة القرارات المزمع المصادقة عليها آخر هذا المؤتمر، وهي:

- **أولا:** تجنب كل انتقائية في معالجة المسائل، والحرص على أن تكون النتائج النهائية للمؤتمر عبارة عن حزمة شاملة،عاكسةلتوازن دقيق بين مصالح ورؤى الدول الأطراف في اتفاق باريس.

- **ثانيا:** العدول عن أية محاولة من شأنها فتح التفاوض على نص الاتفاق المذكور، إذ يعبر هذا الأخير عن اجماع جميع الدول.
- **ثالثا:** أن يكون التعامل مع قضايا تغير المناخ مرتكزا على المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة، مع احترام التفرقة بين هذه الدول ونظيراتها النامية.
- **رابعا:** أن يتم الاعتراف بحق الدول النامية في التنمية المستدامة والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.
- **خامسا:** الإبقاء على الصلة الموجودة بين اتفاق باريس والاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ، باعتبارها السند الأساسي لسياسات الحد من تغير المناخ ومخلفاته السلبية.
- **سادسا:** رفض أي قرار أحادي من شأنه أن يسبب أضرارا اقتصادية واجتماعية لدول ومجتمعات أخرى.
- **سابعا** وأخيرا: التعامل مع الهيئات العلمية والتقارير الصادرة عنها دون أي تسييس أو استخدام لصالح أجندات معينة.

كما يجب على القرارات المزمع إعدادها إدراج جميع المسائل المطروحة للنقاش والتي تشتمل بالإضافة إلى التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة، قضايا التكيف مع المخلفات السلبية لتغير المناخ والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وذلك قصد تسهيل امتثال الدول النامية لبنود اتفاق باريس.

وعلى الدول المتقدمة الاعتراف بالمجهودات المبذولة من طرف نظيرتها النامية، على قلة امكانياتها، فيما يتعلق بمجال التكيف، وذلك عن طريق توفير الدعم المالي والفني الضروريين، بما يتوافق واحتياجات هذه الأخيرة. ويبقى توفير الدعم المالي من المسائل الحساسة التي يجب الوصول بشأنها إلى حل معقول وقابل للتنفيذ. وفي هذا الصدد نجدد مطالبةشركائنا من الدول المتقدمة بالوفاء بوعودها القاضية بتوفير دعم لا يقل عن 100 مليار دولار سنويا، مع الحرص على الموازنة بين التخفيف والتكيف.

السيد الرئيس،

تولي الجزائر اهتماما بالغا لقضايا تغير المناخ، كونها من الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة. وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال إدراج، ابتداء من سنة 2016، أحكاما دستورية تهدف إلى حماية البيئة والتكفل بحق المواطن الجزائري في بيئة سليمة. كما تجسد من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير مختلفة لمكافحة الظاهرة المذكورة والتكيف معها بالرغم من وسائل وإمكانيات محدودة.

وتتعهد الجزائر من خلال مساهمتها المعتزمة والمحددة وطنيا والمقدمة في سبتمبر 2015، بتخفيض انبعاثات غازاتها الدفيئة بنسبة 7 بالمائة بحلول 2030، وذلك بالاعتماد على قدراتها ووسائلها الذاتية، وسترتفع هذه المساهمة إلى 22 بالمائة إذ ما تحصلت على الدعم

المالي والفني اللازمين. ويكون ذلك من خلال جملة من التدابير على رأسها إنجاز مخطط يهدف إلى تطوير الطاقات المتجددة إلى نسبة تصل إلى 27 بالمائة من الإنتاج الوطني للطاقة بحلول 2030، أي ما يعادل 22 ألف ميغاواط.

كما قامت مؤخرا باستكمال إعداد مخططها الوطني للمناخ الذي يشتمل على مجموعة من النشاطات المتعلقة بمجالي التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع المخلفات السلبية لتغير المناخ، تمس قطاعات مختلفة.

إضافة إلى هاته النشاطات قامت الجزائر بالشروع في مسار إعداد بلاغها الوطني الثالث وأول تقرير محيّن يغطي فترة سنتين، يهدف إلى دعم وبناء قدرات إطاراته الوطنية فيما يتعلق بآليات الشفافية المنبثقة من الاتفاقية الإطارية وكذا اتفاق باريس.

يطمح بلدي في الأجل القريب إلى إعداد مخطط وطني للتكيف مع المخلفات السلبية لتغير المناخ،

شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة.